



أعلنت الأمم المتحدة عن وصول شحنة كبيرة من القمح مقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى ميناء الصليف بشمال غرب اليمن تكفي لأكثر من مليون شخص لمدة شهرين.

الميثاق

7000 دولار رسوم حرب للحاوية الواحدة

شركات الملاحة الدولية تمارس الابتزاز والتعسف ضد التجار اليمنيين

تأخرت في الوصول إلى ميناء الحديدة في بعض الخطوط الملاحية مثل خط الشركة العربية للملاحة الدولية، فيما لم يتم خط "APL" بإدخال أي بضائع للتجار اليمنيين حتى اليوم، ويقوم بإشعار التجار باستلام بضائعهم من الموانئ المجاورة وسداد الرسوم المستحقة على الحاويات لتلك الموانئ كرسوم أراضي، بالإضافة إلى مبالغ "الديمرج".

وبهذا الخصوص أنهت لجنة مختصة مشتركة بين القطاع الخاص والجهات الحكومية المعنية مؤخراً زيارتها الميدانية لمدينة الحديدة للاطلاع وبحث إشكالات القطاع التجاري مع شركات الملاحة الدولية فيما يخص ارتفاع أجور نقل البضائع من ميناء الحديدة إلى المحافظات والرسوم المفروضة عليها من قبل الوكالات الملاحية.

وأوضح مدير عام الشؤون القانونية بالعرفه التجارية والصناعية بأمانة العاصمة عضو اللجنة المكلفة بالنزول لمدينة الحديدة المحامي عبد الحكيم ناصر المنج، أن اللجنة المشتركة التي تشكلت من عدد من الجهات الحكومية المعنية ووزارتي النقل والشؤون القانونية ومؤسسة موانئ البحر الأحمر والقطاع الخاص ممثلاً بعرفة تجارة صنعا، أجرت عدة لقاءات مع مسنولي ميناء الحديدة واطلعت عن كُتب على الوضع في الميناء، وخرجت بتوصيات عدة مهمة لتعزيز دور القطاع التجاري والصناعي في اليمن وتذليل الصعوبات والمعوقات أمامه.

يذكر أن ميناء الحديدة الواقع على البحر الأحمر يعد من أهم الموانئ اليمنية والمناذ البحرية الذي تم استهدافه وتدميره من قبل طيران العدوان السعودي الغاشم في 18 الشهر المنصرم، إذ أن 70% من إجمالي واردات البضائع في اليمن تأتي عبر الحديدة، كما يمثل مركزاً رئيسياً لدخول المساعدات الواردة من الخارج إلى البلاد.



الحاويات اليمنية في فترة مكوثها لدى الموانئ المجاورة تصل لمبالغ طائلة تتجاوز قيمة البضائع، مع فرض مبالغ مالية مقابل تكاليف تبريد الحاويات المبردة". وفت التقرير إلى أن بعض الحاويات التابعة للتجار والمستوردين اليمنيين

وأضاف التقرير: "إن شركات الملاحة لا تقوم بتفريغ البضائع المستوردة لليمن في الموانئ اليمنية بل تقوم بتفريغها في الموانئ المجاورة "كميناء جدة، وميناء جيبوتي، وميناء خور فكان، وميناء رأس جبل علي في الإمارات"، مما جعل شركات الملاحة تقوم بفرض غرامة رسوم أرضية ميناء على

كشفت الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة عما تقوم به شركات الملاحة الدولية من ممارسات وأساليب ابتزاز وتعسف ضد التجار اليمنيين، مما يساهم بشكل كبير في إضعاف القطاع التجاري عن تأدية واجبه ودوره الوطني بالشكل المطلوب.

وأكد تقرير حديث صادر عن الغرفة التجارية بالعاصمة أن شركات الملاحة الدولية لم تكثف أو تراعي ما لحق بالقطاعين التجاري والصناعي في اليمن من أضرار فادحة وخسائر كبيرة جراء استهداف موانئهم ومشاريعهم وتدميرها من قبل العدوان السعودي، فتقوم شركات الملاحة حالياً بممارسة أعمال الابتزاز والتعسف ضد التجار اليمنيين من خلال فرض رسوم وغرامات طائلة غير قانونية على بضائعهم المستوردة.

وأوضح التقرير أن العدوان السعودي الغاشم على البلاد وحصاره الاقتصادي الجائر المفروض على المنافذ البحرية لليمن، تسبب في ارتفاع فاتورة نقل البضائع المستوردة لليمن من جهة مما يؤخر وصولها للموانئ اليمنية ما يؤدي إلى تلفها وسوء تخزينها من جهة أخرى.

وأشار التقرير - الذي جاء وفق نتائج مسح ميداني للمشاكل والصعوبات التي تواجه التجار والمستوردين اليمنيين في الوقت الراهن - إلى أن بعض الشركات الملاحية كشركة سبأ للملاحة وكيل الخط الملاحي (MSC) تقوم بفرض رسوم وغرامات (حرب) تبدأ من مبلغ 600 دولار وحتى 7000 دولار على الحاوية الواحدة رغم التوافق المسبق مع الشركات الملاحية بتحديد مبلغ 600 دولار كرسوم مخاطر حرب للحاوية 40 قدماً، أما الحاوية 20 قدماً فتدفع 300 دولار".

كما تفرض شركات الملاحة رسوم "الديمرج" على الحاويات طوال فترة مكوثها في الموانئ المجاورة لليمن.

توقف مصنع إسمنت عمران جزاءً العدوان السعودي



قال مدير عام مصنع إسمنت عمران يحيى أبو حلفه إن استهداف العدوان السعودي الغاشم للمصنع خلال يوليو الماضي، أدى إلى توقف العمل بالمصنع وخروجه عن الجاهزية التصنيعية.

مؤكد أن الأضرار بالمصنع تركزت على تدمير الطاحونة التي تقوم بطحن المواد الأساسية لصناعة الإسمنت من الحجر والصخور الجيرية والحديد والترتبة التي تدخل جميعها في صناعة الإسمنت.

وأشار إلى أن العدوان استهدف فرن المصنع الذي يقوم بحرق وصهر المواد الأساسية لصناعة الإسمنت وسحبها عبر آلات أتوماتيكية بعد تبريدها من حالة الحرق إلى درجة محددة للطاحونة ليتم طحنها ومن ثم استكمال عملية تصنيع مادة الإسمنت والتعبئة والتغليف.

وقال: "إن الأضرار بالمصنع كبيرة شملت أجزاء واسعة من المصنع ومخازنه، أهمها الفرن والطاحونة التي تصل تكلفتها إلى ملايين الدولارات ولا يمكن للمصنع معاودة الإنتاج بدون استيراد معدات الفرن والطاحونة من خارج البلاد".

وأوضح أن المصنع الذي يعمل بخطين إنتاجيين مرتبطين بالطاحونة والفرن، تم تدميرهما من قبل العدوان السعودي.. مشيراً إلى أن الطاقة الإنتاجية للخطين تبلغ من مليون إلى مليوني طن سنوياً.. مبيّناً أن توقف العمل بالمصنع ساهم في ارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب.

واستعرض أبو حلفه معاناة عاملي وموظفي المصنع الذين توقف

أعمالهم جزاءً الاعتداء عليه من قبل تحالف دول العدوان السعودي.. لافتاً إلى أن المصنع كان يستوعب العشرات من الأيدي العاملة التي تعتمد عليه بشكل أساسي كمصدر للعيش.

وقال "إن تدمير مصنع إسمنت عمران الذي يعد الأول على مستوى أعمالهم جزاءً الاعتداء عليه من قبل تحالف دول العدوان السعودي.. لافتاً إلى أن المصنع كان يستوعب العشرات من الأيدي العاملة التي تعتمد عليه بشكل أساسي كمصدر للعيش.

الغارات الجوية والمواجهات المسلحة تفاقم الوضع المتردي في تعز



كتب/ المحرر الاقتصادي

على المستشفى الدولي اليمني في تعز وسيارات الإسعاف التابعة له في 24 أغسطس. وأجبروا جميع المرضى الـ 80، منهم 20 في وحدة العناية المركزة، على مغادرة المستشفى، مما أدى إلى تفاقم الحالة الصحية العامة في تعز، وارتفاع حاد في معدل الإصابة بحمى الضنك في الأسبوعين الماضيين، إلى ذلك تقوم منظمة الصحة العالمية والمؤسسة الطبية الميدانية بإنشاء عيادات متنقلة للتغذية من أجل تشخيص وعلاج الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وخمس سنوات في عدن ولحج وحضر موت، ومن المتوقع أن تعمل العيادات لمدة خمسة أشهر بهدف مساعدة حوالي 23 ألف طفل، وتزويد الأمهات والنساء الحوامل بالمشورة وخدمات التثقيف الصحي والإدوية والفيتامينات الأساسية.

حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "أوتشا"، من أن الغارات الجوية، والمواجهة المسلحة والنهب في محافظة تعز أدى إلى تفاقم الوضع المتردي بالفعل، وتضاعف حدة المماناة الإنسانية بشكل دراماتيكي، وحث على تسهيل الوصول بدون عوائق إلى المحتاجين. وتعد تعز ذات الكثافة السكانية العالية، واحدة من أكثر المحافظات ضعفاً من بين 22 محافظة في البلاد، حيث يحتاج 1,8 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وفي تحديث لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية قتل 95 مدنياً على الأقل، بينهم 52 طفلاً و20 امرأة وأصيب 129 مدنياً، من بينهم 14 امرأة و36 طفلاً، جراء القصف العشوائي والغارات الجوية في الفترة من 14 - 27 أغسطس. كما حذر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من وشك انهيار النظام الصحي بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الصحية الناجمة عن الصراع ونقص الوقود والأدوية ولوازم المستشفيات. وتوقفت المستشفيات العامة الستة في المحافظة عن العمل، باستثناء وحدة الطوارئ وقسم الكلى في مستشفى الثورة ومستشفى الجمهوري. وفي الوقت نفسه، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، استولى المسلحون

الصندوق الاجتماعي يستأنف نشاطه رغم الأوضاع المضطربة

كما أنهى الصندوق مؤخراً مشروع ترميم وإعادة تأهيل مدرسة الفوز في قرية ذرحان في مديرية جبل عيال بيزيد في محافظة عمران.

وأفاد المصدر بأنه في ظل استمرار شح تمويلات مشاريع الصندوق وانعدام الوقود وانقطاع بعض الطرق، يطبق الصندوق عدداً من السياسات المرنة من أجل استمرار المشاريع، ومنها استخدام الجمال والحمير في حمل مواد البناء، واستخدام مواد البناء المتوافرة محلياً، وتوفير فرص العمل لآبناء المنطقة المستفيدة، وإقامة مشرفي المشاريع الإنسانية في منطقة موقع المشروع من أجل استمرار مراقبة التنفيذ والانتهاء من المشروع في وقته المحدد.

وقدرت موازنة الصندوق هذا العام بـ 27,4 مليار ريال. كما وقع الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً اتفاقية تمويل بمبلغ 107 ألف دولار، لبدء مشروع النقد مقابل العمل الذي سيوفر فرص عمل مؤقتة مدتها 6 آلاف يوم عمل خلال شهرين يستفيد منها 180 ريفي فقير من الذكور والإناث من 89 أسرة في مديرية خدير إحدى أشد المديريات فقراً بمحافظة تعز.

وسيشيد المستفيدون طريقتاً ريفية وخزانات تجميع مياه الأمطار، تخدم مجموعات أسرية بسعة إجمالية تبلغ 3700 متر مكعب.



بتوظيف الفقراء من أبناء المناطق الريفية للاستفادة من أجور العمل ومخرجات المشاريع. وتغطي هذه المشاريع قرى نائية شديدة الفقر في محافظات تعز واب والحديدة وحضر موت وريمة وحجة وصعدة وعمران وذمار والبيضاء.

على الرغم من الأوضاع الأمنية والاقتصادية المضطربة في اليمن أعلن الصندوق الاجتماعي للتنمية مؤخراً استئناف نشاطه.

وقال مصدر في الصندوق: إن فروع الصندوق استأنفت تنفيذ 56 مشروعاً تنموياً، وسط توقف معظم مشاريع التنمية الوطنية بسبب الصعوبات المالية والأمنية.

وأوضح أن من بين ذلك العدد 40 مشروعاً في برنامج "النقد مقابل العمل"، و16 مشروعاً في قطاع المياه والبنية، و18 مشروعاً في هذين القطاعين تم التجهيز لاستئناف تنفيذها.

ونوه المصدر إلى أن هناك 25 مشروعاً ضمن برنامج "النقد مقابل العمل" بتمويل من بنك الإعمار الألماني "كي إف ديلبو" والبنك الإسلامي للتنمية، و10 مشاريع مياه بتمويل من الحكومة الهولندية، بالإضافة إلى برنامج المعرفة القرآنية ومحو الأمية المهمة والممول من البنك الإسلامي.

وأضاف أن هذه الأنشطة "هدف إلى التخفيف من معاناة الفقراء خلال الظروف الأمنية والمعيشية الراهنة.. وتستخدم هذه المشاريع الموارد المادية والبشرية المتاحة محلياً". وتتركز غالبية المشاريع في بناء خزانات خاصة وعامة لتجميع المياه واستصلاح الأراضي الزراعية وتأهيل المدرجات الزراعية والمساقط المائية والطرق الريفية، كما تقوم